٢٧ إبريل ميلاد التغيير والتداول السلمي للسلطة

اليمن قدمت تجربة ديمقراطية متفردة ومضت بخطوات متدرجة أشاد بها العالم

• حمل السابع والعشرين من إبريل ١٩٩٣م، لحظة ديمقراطية تاريخية حاسمة، في حياة الشعب اليمني ومسيرته الظافرة الذي مالبث أن أنجز وحدته في الـ٢٢ من مايو عام ١٩٩٠م، التي حملت معها تيارات التغيير الشامل لتدخل البلاد بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مرحلة جديدة، تقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ولا زال ذلك اليوم يحمل معه ألق اللحظة الحاسمة في التحول السياسي اختار فيها الشعب نوابه عن طريق الاقتراع الحر وبين تلك المحطة الهامة من تاريخ اليمن وبين المحطات الانتخابية اللاحقة تتجلى ملامح التحول الكبير الذي شهده الوطن، في ظل قيادة فخامته الحكيمة، إلى حد أبدى فيه العديد من المراقبين والمهتمين إعجابهم واندهاشهم بما أحرزه الشعب اليمني من تجربة متفردة بين الديمقراطيات الناشئة.

كتب/ مهيوب الكمالي

وبإرادة سياسية رشيدة وملهمة استطاعت الجمهورية اليمنية أن تنطلق بتجربتها في أكبر عملية للإصلاح السياسي في تاريخ الوطن الحديث تمخضت عن الوحدة اليمنية العملاقة لتشق طريقها في النهج الديمقراطي السليم المرتكز على التعددية الحزبية واحترام حرية الرأي والرأي الآخر والتداول السلمي للسلطة.

لقد وصل شعبنا إلى الـ٢٧ من إبريل ١٩٩٣م عبر خطوات تشريعية دستورية وقانونية أكد من خلاله إن اليمن التي مزقتها السياسة في ظل الأنظمة الامامية الرجعية المتخلفة والشيخات والسلطنات التي سادت على مدى عقود طويلة من الزمن تمكنت بفضل الثورة الأم السادس والعشرين من سبتمبر وثورة التحرر من الاستعمار الرابع عشر من أكتوبر من الولوج إلى العهد الوحدوي المجيد الذي جاء بقيم سياسية جسدها الشعب في ممارسته لسلطته عبر الاقتراع الحر المباشر.

ولم يكن هذا الانجاز بعيد المنال أمام الإرادة الحكيمة للرئيس علي عبدالله صالح والمخلصين من أبناء الوطن الذين قادوا السفينة لنيل هذا الاستحقاق، وجعله ممكناً بإرادة وطنية حملت على عاتقها الوطن فانتصرت له في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، لينهي بذلك حقبة تاريخية من المواجهة والتشطير بين أبناء الشعب اليمني الواحد.

ومن هنا: كانت البداية لميلاد التاريخ الحقيقي للمجتمع المدني بمفهومه المعاصر مع قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م لأسباب كثيرة أهمها: إن حرية الأحزاب والمجتمع المدني وضمان حقوق الإنسان هي من مظاهر الدولة المدنية الحديثة التي هي في الأساس دولة قانون تخضع فيها جميع الهيئات، والممارسات لقواعد دستورية ونصوص قانونية، وتكون هذه القواعد، والنصوص ضماناً للحقوق وعلى أساس الالتزام بها يحكم بشرعية السلطة.

اقتران الوحدة بالديمقراطية

وقبل الحديث عن الـ٢٧ من إبريل ١٩٩٣م ينبغي الاشارة أولاً إلى أن تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م قد اقترن بالديمقراطية، فصارت الفلسفة السياسية للحكم الجديد قائمة على النهج الديمقراطي، وتحت صياغة الدستور والقانون، حيث أقر دستور الجمهورية اليمنية حرية التعددية الحزبية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية والنقابية والمهنية والعلمية والثقافية، كذلك فيما يتعلق بالانتخابات التنافسية بين الأحزاب، والتداول السلمي للسلطة، وحرية الرأي والتعبير، وحق التظاهر، والتنظيم.

وقد صيغت قوانين لتنظيم المجتمع المدني، وتنظيم ممارسة الحقوق، انطلاقاً من تلك المبادئ الدستورية. أهمها قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وقانون النقابات، وقانون الصحافة، وقانون المظاهرات والمسيرات التي ضمنت للمجتمع المدني ممارسة الحقوق الدسستورية دون قيود سوى حظر سوء استخدام الحق للإضرار بالمصالح العامة، والآداب العامة، والصحة العامة.

ولأن الدستور والقوانين في اليمن انبعثت من الفلسفة السياسية للنظام الجديد، وهي الديمقراطية. فقد صيغت صياغة منسجمة مع الديمقراطية، ووفرت المناخ، والبيئة لحرية المجتمع المدني.

التعددية السياسية

كما كفل دستور الجمهورية اليمنية قيام النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية بهدف تداول السلطة سلمياً وأعطى الدستور المواطنين الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، وفي تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بحيث تضمن الدولة هذا الحق باتخاذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته حيث غدت بموجب تلك الضمانات الحريات العامة بما فيها التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية حقاً وركناً من أركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية، لايجوز إلغاؤه أو الحد منه أو استخدام أية وسيلة تعيق حرية المواطنين في ممارسة هذ الحق، كما لايجوز لأي حزب أو تنظيم سياسي إساءة ممارسة هذا الحق بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة الوطنية في صيانة السيادة والأمن والاستقرار والوحدة الوطنية.

وتهدف الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى الاسهام في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال الممارسة الديمقراطية، وذلك طبقاً للأسس المبينة في الدستور باعتبار الأحزاب تنظيمات سياسية وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسياً.

وبعد قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م خرجت الأحزاب السرية إلى العلن ونشأت أحزاب جديدة وصلت في العام التالي إلى (٤٦) حزباً وتنظيماً سياسياً تحت تأثير الشعور بأجواء الحريات السياسية، لكن بدأت أعدادها في التراجع بتجميد كثير من الأحزاب والتنظيمات نشاطها أو اندماجها في أحزاب أخرى.

واشترط القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م لتأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي الاستمرار في ممارسة نشاطه فيا:

١- عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع:
أ- الدين الإسلامي الحنيف.
ب- سيادة واستقلال الوطن ووحدته أرضاً وشعباً.
ج- النظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية اليمنية.
د- الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني.
هـ- الحريات والحقوق الأساسية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.
و- الانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني.
٢- عدم تطابق برنامج الحزب أو التنظيم السياسي مع برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى عند التقدم بطلب تأسيسه، وذلك فيما يتعلق بالسياسات التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣- أن يكون له نظام داخلي وبرنامج عمل سياسي مقرين من أعضائه عند التقدم بطلب التأسيس.

٤- عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو فئوي أو مهني أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون.

٥- عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي أو على أساس تكفير الأحزاب أو التنظيمات السياسية الأخرى، أو المجتمع وأفراده والإبداء بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنية أو القومية أو الثورة.

٦- يحظر على الحزب أو التنظيم السياسي الآتي:
أ- إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة في إقامتها.
ب- استخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه.
ج- أن تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته مايحرض على العنف أو إقامة تشكيلات عسكرية، أو شبه عسكرية علنية أو سرية.

٧- أن لايكون الحزب أو التنظيم السياسي تابعاً لأي حزب أو تنظيم سياسي أو دولة أجنبية، ويحق لأي حزب أو تنظيم سياسي إقامة علاقات ثنائية متكافئة مع أي حزب أو تنظيم سياسي غير يمني لايتعارض مع المصلحة الوطنية العليا ونصوص الدستور والقوانين النافذة.

٨- علانية مبادئ وأهداف ووسائل الحزب أو التنظيم السياسي، وتشكيلاته وقيادته.

٩- قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس وطني بحيث لاتحصر العضوية في منطقة جغرافية معينة.

كما صارت المنظمات غير الحكومية جزءاً من الحياة العامة، وخلال الفترة التي أعقبت قيام الجمهورية اليمنية بدأت هذه المنظمات تمارس دوراً لايأس به في تنظيم المجتمع على أسس حديثة وتلعب دوراً في مجال الإغاثة والدفاع عن حقوق الانسان والتنظيمات المهنية، والحريات النقابية والنشاط الحقوقي الثقافي.

وحتى منتصف ٢٠٠٣م وصل عدد المنظمات غير الحكومية إلى (١٠١٥) منظمة موزعة على (٢٦٠٩) جمعيات، ومؤسسة أهلية، و(١١٣٨) جمعية واتحاد تعاونياً، وبدت المؤسسات الأهلية مقسمة إلى ٢٦ اتحاداً عاماً، (١٧٦٩) جمعية خيرية، (٣٨) مؤسسة خيرية، و(٣٦٨) جمعية اجتماعية، و(٤٠) ثقافية، و(٤٤) مهنية، و(٤٠) علمية، و(٢٥) نقابة، و(٢٢٠) نادياً، و(٢٤) جمعية صداقة وإخاء، و(٥) منتديات.

بينما توزعت الجمعيات والاتحادات التعاونية على (١٨) اتحاداً، و(٦) جمعيات عامة، (٦٢٧) جمعية زراعية، (٨٧) استهلاكية، و(٢٣٣) سكنية، و(١٣٣) سمكية، و(٣٤) حرفية. وتمحور نشاط هذه المنظمات حول القضايا التالية: توسيع المشاركة السياسية، الدفاع عن الحقوق، والتنمية الثقافية، والإغاثة ورعاية الفئات الخاصة، وبناء القدرات، وتمكين المرأة، ورعاية المعوقين والأحداث، العناية بالفئات المهمشة، الدفاع عن الحقوق المهنية، التوعية القانونية.

٢٧ إبريل يوم الديمقراطية والعرس الانتخابي الأول

وعلى خلفية التشريعات الدستورية والقانونية التي أنجزتها دولة الوحدة في الفترة الانتقالية جرت الانتخابات النيابية الأولى في ٢٧ ابريل ١٩٩٣م التي تعد بحق تظاهرة ديمقراطية شدت إليها أنظار المراقبين السياسيين في العالم كونها الأولى من نوعها على مستوى المنطقة، تجري على قاعدة التعددية الحزبية، كما مثلت أول اختبار حقيقي للأحزاب والتنظيمات السياسية لخوض التجربة الديمقراطية والتنافس فيما بينها لتعرف مدى قدرتها على الوصول إلى الجماهير وكسب ثقتها.

وقد شارك في الانتخابات ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً فازت (٨) منها بمقاعد البرلمان وعلى ضوء نتيجتها تشكلت حكومة ائتلافية من المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني.

وقد بدأ التحضير لتلك الانتخابات بإجراء نقاشات وحوارات بين القيادة السياسية، ومختلف القوى السياسية على الساحة اليمنية أفضت إلى اتفاق على تشكيل لجنة عليا للانتخابات وفقاً لقانون الانتخابات رقم (٤) لسنة ١٩٩٢م، والقانون رقم(٤٢) لسنة ١٩٩٢م، المكمل له.

وبعد أن تشكلت اللجنة العليا للانتخابات وأكملت استعداداتها لتنفيذ العملية الانتخابية بدأت المرحلة الأولى في ٢١ يناير ١٩٩٢م، بعملية القيد والتسجيل للمواطنين الذين يحق لهم التصويت والترشيح (١٨ عاماً) وبعد ٣٠ يوماً -مدة القيد والتسجيل- بلغ عدد المسجلين في جدول الناخبين (٢,٦٦٢,٤٥٧) ناخباً وناخبة. وبلغ عدد المرشحين (٢١٦٦) مرشحاً ومرشحة منهم (١٢٢٦) مرشحاً حزبياً و(١٩٤٠) مرشحاً مستقلاً، فيما بلغ عدد المرشحات (٤٢) من إجمالي المرشحين منهن (١٨) مرشحة من قبل أحزاب و(٢٤) مرشحة مستقلة، وبعد إجراء عملية الاقتراع في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م، بلغ عدد المشاركين والذين أدلوا بأصواتهم (٢,٢٧١,١٢٦) بنسبة مشاركة بلغت (٨٤,٧٪) في حين بلغ عدد الأصوات الصحيحة (٢,٢٢٢,٥٧٣) صوتاً فيما شارك في إدارة الانتخابات اكثر من ٢٢ ألف شخص (ذكوراً وأناثاً) من مختلف الأحزاب، كما شارك في الرقابة عى هذه الانتخابات (٤) آلاف متطوع محلي، توزعوا على مختلف المحافظات، إلى جانب (١٧) مراقباً دولياً، و(٣) هولنديين يعملون لدى المؤسسة الدولية الأمريكية وأربعة مراقبين مستقلين، من كندا وثلاثة من جمعية الإصلاحات الانتخابية -بريطانيا- إلى جانب ممثلين عن المجموعة الأوروبية ودبلوماسيين من مختلف السفارات المعتمدة في صنعاء، بما فيها سفارات الولايات المتحدة، واليابان، وروسيا.

- وبعد عملية فرز الأصوات بحضور مندوبي المرشحين أعلنت النتيجة، فازت بمقاعد البرلمان الـ(٣٠١) ثمانية أحزاب من أصل (٢٢) حزباً تقدمت بمرشحين، كما فاز المستقلون بـ(٤٨) معقداً.

والأحزاب والتنظيمات السياسية الفائزة هي:
١- المؤتمر الشعبي العام (١٢٢) مقعداً.
٢- الحزب الاشتراكي اليمني (٥٦) مقعداً.
٣- التجمع اليمني للإصلاح (١٣) مقعداً.
٤- حزب البعث العربي الاشتراكي (٧) مقاعد.
٥- حزب الحق (مقعدان).
٦- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (مقعد واحد).
٧- التصحيح الشعبي الناصري (مقعد واحد).
٨- الحزب الديمقراطي الناصري (مقعد واحد).

أما بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لم تفز بأي مقعد في البرلمان، ولم ينجح أي من مرشحيها فكانت (١٢) حزباً حيث أعطت تلك النتيجة مؤشرات ودلالات أكيدة على التواجد والتأثيرات والثقل السياسي لبعضها وضآلة تواجد بعضها الآخر.

خارطة سياسية جديدة

لقد شكل إجراء الانتخابات النيابية الثانية في موعدها الدستوري ٢٧ إبريل ١٩٩٧م انتصاراً جديداً للمسيرة الديمقراطية في اليمن القائمة على التعددية، وتحولاً ترسخت فيه الممارسة الديمقراطية بأسمى معانيها فقد مثلت تلك: العملية الانتخابية، وبشهادة المراقبين الدوليين نجاحاً للديمقراطية اليمنية سواء من حيث الاجراءات أو حجم المشاركة السياسية والشعبية، أو من حيث النتائج والتعاطي معها من قبل مختلف القوى السياسية.

ورغم أن البعض حاول إعاقة هذه المسيرة وسعوا إلى ضربها في مهدها بإشعال فتنة الحرب والانفصال إلا أن إرادة الله وحكمة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قد ألحقت بهم الهزيمة النكراء حيث أفرزت انتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٧م، خارطة سياسية جديدة أكدت تنامي الوعي في التعاطي مع الديمقراطية، وتطور أداء الأحزاب والتنظيمات السياسية في إدارة العملية الانتخابية والتنافس الشريف بروح ديمقراطية ومسؤولية وطنية. ومثلت تلك الانتخابات حداً فاصلاً للازمات السياسية التي كانت تولدها وضعية الحكم الائتلافي، كما تميزت بخطوات إجرائية جديدة لها وجود الرموز الانتخابية للمرشحين من الأحزاب أو المستقلين، حيث تمت هذه الانتخابات وفقاً لقانون جديد للانتخابات وهو القانون رقم (٢٧) لعام ١٩٩٦م.

وقد بلغ عدد المسجلين في سجلات قيد الناخبين (٦,٦٣٧,٦٩٨) ناخباً وناخبة منهم (١,٢٧٧,٧٣) من الإناث فيما استحدث القانون الجديد للانتخابات ضرورة وجود رموز انتخابية للمرشحين سواء المرشحين باسم الأحزاب أو المرشحين المستقلين.

وفيما يلي رموز الأحزاب التي شاركت في الانتخابات وتقدمت برموزها الانتخابية:
الحصان: المؤتمر الشعبي العام.
الشمس: التجمع اليمني للإصلاح.
الهلال والنجمة: التنظيم الوحدوي الناصري.
الجمل: التصحيح الناصري.
النسر: حزب البعث القومي.
الميزان: الحزب الناصري الديمقراطي.
النخلة: البعث العربي.
الكتاب: حزب الحق.
تصافح كفين: جبهة التحرير.
الحمامة: الجبهة الوطنية.
الجنبية: الرابطة.
الهدهد: الحزب القومي الاجتماعي.

وهدف المشروع إلى استحداث الرموز الانتخابية لتسهيل الانتخابات للناخب الأمي حيث شارك في انتخابات ١٩٩٧م (١٢) حزباً في مقدمتها حزبا الائتلاف الحكومي المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، وستة أحزاب من المجلس الوطني للمعارضة، وأربعة أحزاب تمثل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، ومرشحون مستقلون.

فيما قاطع الانتخابات أربعة أحزاب سياسية هي الحزب الاشتراكي اليمني، الذي ترشح عدد من أعضائه كمستقلين، ورابطة أبناء اليمن «رأي»، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، واتحاد القوى الشعبية.

كما بلغ عدد المرشحين لهذه الانتخابات (١٣١١) مرشحاً منهم (٧٥٤) مرشحاً حزبياً و(٥٥٧) مرشحاً مستقلاً، فيما بلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات نحو عشرين امرأة، وشارك في إدارة العملية الانتخابية مايقرب من ٢٧ ألف شخص (هم قوام اللجان الاشرافية والأصلية ولجان الصناديق)، وشارك أيضاً في عملية الرقابة من الهيئة والمنظمات المحلية أكثر من ٢٠ ألف مراقب، إضافة إلى مراقبين دوليين يمثلون عشرين بلداً عربياً وأجنبياً، وممثلين لعدد من وسائل الإعلام الخارجية والمنظمات الناشطة في مجال الديمقراطية والانتخابات.

وبلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم (٢,٨٢٧,٣٦٩) بنسبة ٦١,٣ من إجمالي عدد المسجلين في سجلات قيد الناخبين.

وبعد إجراء عملية الفرز تبين أن أربعة أحزاب من أصل (١٢) شاركت بمرشحين قد فازت بمقاعد في البرلمان إضافة إلى المستقلين، وكانت النتيجة كما يلي:
المؤتمر الشعبي العام (١٨٧) مقعداً.
التجمع اليمني للإصلاح (٥٣) مقعداً.
التنظيم الوحدي الشعبي الناصري (٣ مقاعد).
حزب البعث العربي الاشتراكي (مقعدان).
المرشحون المستقلون (٥٤) مقعداً.

بعد ذلك أعلن (٢٧) من المستقلين انضمامهم إلى المؤتمر الشعبي العام ليصبح عدد كتلته البرلمانية (٢٢٢) عضواً فيما انضم عشرة آخرين من المستقلين إلى الإصلاح لتصبح كتلته البرلمانية (٦٣) عضواً.

التدول السلمي للسلطة

ولم تتوقف قافلة ٢٧ إبريل ١٩٩٣م بل إن التجربة أثمرت في ميلاد تجربة أخرى لتتواصل مسيرة اليمن الديمقراطية وعطاءات دولة الوحدة حيث أكدت الانتخابات الرئاسية في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٩م مجدداً أن التداول السلمي للسلطة أصبح ركناً أساسياً من أركان النظام السياسي للجمهورية اليمنية، كما مثلت المحطة الأهم في مسار الديمقراطية باعتبارها أول انتخابات في اليمن والمنطقة يصل من خلالها رئيس الدولة إلى كرسي الرئاسة عبر صناديق الاقتراع.

وأكد المراقبون الدوليون على نزاهتها وشفافيتها حيث تقدم للترشيح للانتخابات الرئاسية (٢٤) مواطناً يمثلون مختلف فئات المجتمع (حزبيين ومستقلين)، وحظي بتزكية مجلس النواب لخوض الانتخابات التنافسية على منصب رئيس الجمهورية مرشحان فقط هما:

- الأخ علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والمجلس الوطني للمعارضة. والأخ نجيب قحطان الشعبي مرشحاً مستقلاً.

وقد بلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين (٥,٦٠٠,١١٩) ناخباً، فيما بلغ إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم (٣,٧٧٢,٩٤١) ناخباً وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ٦٧,٣٧٪.

وحصل الأخ علي عبدالله صالح، على (٢,٥٨٣,٧٩٥) صوتاً، بنسبة (٩٦,٣٪)، فيما حصل الأخ نجيب قحطان الشعبي على (١٤١.٤٢٣) صوتاً، بنسبة (٣,٨٪).

واستناداً إلى هذه النتيجة فقد فاز بمنصب رئيس الجمهورية الأخ علي عبدالله صالح لحصوله على الأغلبية النسبية من أصوات الناخبين.

وخلال تلك الانتخابات اتخذت اللجنة العليا للانتخابات عدة تدابير لتسهيل عملية الاقتراع فكانت اليمن دائرة واحدة وفقاً للقانون تشمل (٣٠١) دائرة نيابية، وتم تجهيز (٢٣٣٧) مركزاً انتخابياً لاستقبال الناخبين، فيما أدار العملية الانتخابية أكثر من ٥٣ ألف شخص.

٧٠٧ مراقبين محليين يمثلون منظمات المجتمع المدني، وشارك ٢٢ مراقباً يمثلون المنظمات العربية والدولية والسفارات الأجنبية وعدة مئات من الصحفيين والكتّاب الذين يمثلون وسائل الإعلام العربية والدولية والمحلية.

تطوير وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم

وفي إطار التوجه السياسي لاستكمال البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وإدارة الشئون المحلية شهد اليمن حدثاً ديمقراطياً مهماً تمثل بإجراء أول انتخابات للمجالس المحلية يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠١م لتكون مكملة لحلقات البناء الديمقراطي في اليمن.

وقد تنافس على مقاعد المجالس المحلية في المحافظات والمديريات أكثر من ٢٢ ألف مرشح ومرشحة يمثلون مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلون، وأظهرت نتائج تلك الانتخابات التي تزامنت مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية عن فوز (٦٢٨٣) مرشحاً ومرشحة في مجالس المديريات و(٤١٧) مرشحاً ومرشحة في مجالس المحافظات في الانتخابات الأساسية والتكميلية.

- حصل المؤتمر الشعبي العام على ٢٧٧ مقعداً في مجالس المحافظات و(٣٨٠٧) مقاعد في مجالس المديريات.
- التجمع اليمني للإصلاح حصل على (٨٥) مقعداً في المحافظات و(١٤٤٩) في المديريات.
- الحزب الاشتراكي اليمني حصل على (١٦) مقعداً في المحافظات و(٢١٩) في المديريات.

المستقلون فقد حصدوا ٣٢ مقعداً في مجالس المحافظات و٧٦٥ مقعداً في مجالس المديريات.

- ولم تحصل بقية الأحزاب على أي من مقاعد مجالس المحافظات.
- حزب الحق حصل على (٧ مقاعد) في مجالس المديريات.
- الجبهة الوطنية حصلت على (٤ مقاعد).
- اتحاد القوى الشعبية (مقعدين).
- حزب الحق (مقعد واحد).
- حزب التحرير الشعبي الوحدوي (مقعد واحد).

وقد خضعت تلك الانتخابات لرقابة محلية وعربية ودولية وإسلامية.

محطة جديدة من الانتخابات البرلمانية:

وقد تواصلت بكبرياء، وشموخ عطاءات التجربة الانتخابية اليمنية المتفردة، حيث مثل إجراء الانتخابات النيابية الثالثة في موعدها الدستوري ٢٧ أبريل، تأكيداً على صدق التزام القيادة السياسية والحكومة بالنهج الديمقراطي المحدد قواعده وأسسه في الدستور وقانون الانتخابات وغيرها من التشريعات المنظمة للممارسة الديمقراطية في اليمن.

وقد تمت انتخابات ٢٧ أبريل ٢٠٠٣م بناءً على أساس سجل انتخابي جديد ودائم خال من الخروقات والتجاوزات بدلاً عن السجل الانتخابي السابق الذي تم وضعه عام ١٩٩٦م ليصبح السجل الجديد أساساً لأي عملية انتخابية في المستقبل.

وقبل وضع السجل الانتخابي الجديد دخلت اللجنة العليا للانتخابات في حوارات مع الأحزاب والتنظيمات السياسية حول مشاركتها في لجان القيد والتسجيل انتهت بالاتفاق على مشاركة الجميع بنسب معقولة ومقبولة تحقق التوازن المطلوب لإخراج سجل انتخابي نظيف وخال من الخروقات يقبل به الجميع ولا يشك به أحد، وتوزعت مشاركة الأحزاب في لجان القيد والتسجيل التي نفذت عملها في أكتوبر ٢٠٠٢م على النحو التالي:
- أحزاب المعارضة وأحزاب اللقاء المشترك (٤٠٪).
- المؤتمر الشعبي العام (٤٤٪).
- المجلس الوطني للمعارضة (٨٪).
- اللجنة العليا للانتخابات (٨٪).

وتم خلال مرحلة القيد والتسجيل التي استمرت (٣٠) يوماً قيد وتسجيل من بلغوا السن القانونية (١٨) عاماً وتوزيع البطاقة الانتخابية الجديدة، حيث أثبتت تلك العملية تنامي وعي المواطن اليمني من خلال مشاركته الواسعة وحرصه على ممارسة حقه الدستوري والقانوني بتسجيل اسمه في سجلات الناخبين وحصوله على البطاقة الانتخابية، وقد سبق تلك العملية قيام اللجنة العليا للانتخابات بإنجاز التقسيم الانتخابي وفق معايير موضوعية تراعي الجوانب الجغرافية والاجتماعية والسكانية فتم تقسيم المديريات إلى دوائر محلية بلغ عددها (٥٦٢١) مركزاً انتخابياً (دائرة محلية) حسب قانون السلطة المحلية وتعديلاته ووفقاً لقانون الانتخابات العامة مع الإبقاء على التقسيم السابق للدوائر النيابية (٣٠١) دائرة، وبيّنت عملية القيد والتسجيل الارتفاع الكبير في أعداد المسجلين في جداول الناخبين، وخاصة النساء، إذ بلغ عدد الناخبين المقيدين (٨,٠٩٧,٥١٤) ناخباً وناخبةً منهم (٣,٤١٥,٢٢٠) امرأة مقابل (١,٢٧٧,٧٣) ناخبة عام ١٩٩٧م، تنافس في انتخابات ٢٧ أبريل ٢٠٠٣م (٢١) حزباً وتنظيماً سياسياً بـ (٩٩١) مرشحاً ومرشحة، والمستقلون بـ (٥٠٤) مرشحين ومرشحات، شاركت المرأة بفاعلية في لجان إدارة الانتخابات، كما شاركت كناخبة ومرشحة، إذ بلغ عدد النساء المرشحات (١١) امرأة، أدار عملية الاقتراع والفرز أكثر من (٨٠)ألف شخص، وراقبها حوالي (٢١) ألف شخص يمثلون الهيئات والمنظمات المحلية والعربية والدولية (١٨)، جاءت النتيجة على النحو التالي :

- عدد المسجلين على مستوى الجمهورية (٨,٠٩٧,٥١٤)، وعدد الذكور منهم (٤,٦٨٢,٢٩٤) وعدد الإناث (٣,٤١٥,٢٢٠).
- عدد الذين أدلوا بأصواتهم (٦,٢٠١,٢٥٤) ناخباً منهم (٣,٦١١,١٨٢) ناخباً، وعدد (٢,٥٤٠,٠٧٢) ناخبة.
- عدد الأصوات الصحيحة (٥,٩٩٦,٠٤٩) صوتاً منهم (٣,٥٢٥,٠٤٣) أصوات الذكور، و(٢,٤٦١,٠٠٦) أصوات الإناث.
- عدد الأصوات الباطلة (٢٠٥,٢٠٥) أصوات منهم (١٣٦,١٣٩) أصوات ذكور و(٦٩,٠٦٦) أصوات إناث.
- نسبة الأصوات الصحيحة الذين أدلوا بأصواتهم (٩٦,٦٩٪)، منهم (٩٦,٢٨٪) من الذكور (٩٧,٢٨٪) من الاناث.
- نسبة المشاركة (٧٦,٠٥٨٪)، منهم (٧٨,١٩٪) ذكور و(٧٤,٣٧٪) إناث.
- النتائج النهائية للأحزاب السياسية :

- حصول المؤتمر الشعبي العام على (٢٢٩) مقعداً بنسبة (٧٦,٠٨٪) من إجمالي المقاعد البالغة (٣٠١) مقعد.
- التجمع اليمني للإصلاح حصل على (٤٥) مقعداً بنسبة (١٤,٩٥٪).
- الحزب الاشتراكي اليمني حصل على (٧) مقاعد بنسبة (٢,٣٣٪).
- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري حصل على (٣) مقاعد بنسبة (١٪).
- حزب البعث العربي الاشتراكي حصل على مقعدين بنسبة (٦٦٪).
- المستقلون حصدوا (١٤) مقعداً بنسبة (٤,٥٦٪).

المرأة اليمنية شريكة في الحياة السياسية

□ وقد أسهمت المرأة اليمنية بدور فاعل في هذه المحطات الانتخابية، وكان لها دور في تعزيز وتطوير النهج الديمقراطي، سواء في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية أو من خلال دورها في الحياة السياسية وعبر الأطر الاجتماعية من نقابات وجمعيات، وقد نصت المادة (٣١) من الدستور على أن «النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة الإسلامية وينص عليه القانون».

كما أرسى الدستور قواعد تنظيم العمل السياسي بما يكفل للجميع، رجالاً ونساءً، الحق في المواطنة والتعبير عن الرأي دون تمييز.

واشترطت المادة (٨) من القانون رقم (٦٦) بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية - الفقرة الرابعة - عدم قيام أي حزب أو تنظيم سياسي على أساس التمييز بين المواطنين بسبب الجنس وحظرت المادة (٩) فقرة (د) من نفس القانون جواز أن يتضمن النظام الداخلي أو البرنامج السياسي لأي حزب شروطاً للعضوية قائمة على أساس التفرقة بسبب الجنس.

وعرف قانون الانتخابات والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م وقبله القانون رقم (٢٧) لعام ١٩٩٦ لفظ المواطن بانه كل يمني ويمنية وعرف الناخب بانه كل مواطن يتمتع بالحقوق الانتخابية وفقاً لاحكام هذا القانون كما أكدت المادة (٧) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بأن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بتشكيل لجان نسائية تتولى تسجيل أسماء الناخبات وفتح باب الاقتراع لهن في كل المراكز الانتخابية المحددة، وأعطى القانون للمرأة الحق في الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب.

لقد شاركت المرأة اليمنية في الدورات الانتخابية التي شهدتها البلاد ناخبة ومرشحة ومنظمة لسير الإدلاء في مختلف اللجان الانتخابية ففي الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣م ترشحت (٤١) امرأة لعضوية البرلمان، وفازت منهن اثنتين، وفي انتخابات ١٩٩٧م ترشحت (٢٣) امرأة فازت منهن بعضوية مجلس النواب اثنتين وفي الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ترشحت (١١) امرأة فازت منهن واحدة فقط، أما الانتخابات المحلية ٢٠٠١م فحققت المرأة نجاحاً مرتفعاً بفوزها بـ (٢٦) مقعداً في مجالس المحافظات والمديريات، ومثلما كان للمرأة دور فاعل في الرقابة على الانتخابات سجلت حضوراً على الساحة الحزبية، إذ جعلت منها الأحزاب السياسية قوة حقيقية لا يمكن تجاهلها.

□ التشريعات كفلت حرية الأحزاب والمجتمع المدني وضمان حقوق الانسان

□ المرأة اليمنية تسهم بدور فاعل في الحياة السياسية